الفصل الثاني

المنهج القومي للتربية البدنية

السياسة، والممارسة، والنظرة العامة

مقدمة: سياسة البحث، وتطور الممارسة:

يركز هذا الفصل على البحث الذي سعى منذ 1990 لمراقبة ونقد التطوير والتطبيق المستمر للمنهج القومي للتربية البدنية في انجلترا وويلز. وأثناء هذه الفترة، كمعلمين في المدارس، واجهنا مهمة محاولة مسايرة التطويرات، والحاجة لأن نختار الأمور التي نركز عليها، والتي لم تكن بالمهمة السهلة. ونتيجة لذلك، فإن بحثنا قد انخرط في قطاع الثانوية أكثر من انخراطه في قطاع الابتدائية. ومع ذلك فقد حاولنا أن نحدد ونعرف ونخاطب عددا من القضايا أو الموضوعات الأساسية التي تنشأ في المدارس الابتدائية والتي يواجهها المعلمون في تلك المدارس في سعيهم للاستجابة لتقديم المنهج القومي للتربية البدنية. وفي بحثنا كله انصب الاهتمام والتركيز الأكبر على تتبع التعقيدات والتوترات المتأصلة في إعداد وتوظيف أوتطبيق المنهج القومي للتربية البدنية، وفي ضوء هذه االتعقيدات وتلك التوترات، لمعالجة احتمالات التطوير المستقبلي في تعليم وتعلم التربية البدنية. وفي مناقشتنا هنا نحاول أن نركز على هذه الاحتمالات. وفي نفس الوقت، فإننا نركز على أنه في التعامل مع الاحتمالات يجب ألا ننكر تعقيدات السياسة وتطوير المنهج في التربية البدنية، أو التوترات التي تعتبر سمة مميزة لهما. ومن ثم فإننا نشير إلى الاحتمالات في سياق ما يمكن أن يعتبره الكثيرون سياقات مقيدة للتنفيذ.

وعند التعامل مع التطبيق المستقبلي للمنهج القومي للتربية البدنية في المدارس الابتدائية، فإننا أيضا نركز على أننا لسنا مهتمين فقط بالعوامل الأساسية التي ربما تجعله يعمل. بل نتمنى أن نتحرك نوح التركيز على ما يريد المعلمون تحقيقه وما يستطيعون تحقيقه في التطبيق، والتركيز على ما يستغرقه لتطوير المنهج القومي للمدارس الابتدائية والذي يعبر عن الشمول والعدالة في التربية البدنية، بحيث يمثل خبرة تعليمية ذات جودة عالية لجميع التلاميذ. ومن ثم فإننا في هذا الفصل نركز على عدد من الموضوعات أو القضايا التي تنشأ في ومن المنهج القومي للتربية البدنية، والتي ترتبط بهذا السعي لتحسين جودة وتحقيق قدر أكبر من المساواة في التربية البدنية، والتي ترتبط أيضا بأجندات أوسع في التعليم، لاسيما فيما يتعلق بالأفكار التي تتعلق بالتعلم الممتد مدى الحياة والإعداد لحياة الراشدين. ونحن نعرف بعض التوترات الحساسة في مناقشاتنا، فمن ناحية نعرف المنهج القومي للتربية البدنية على أنه إخار مقيد مفروض على الموضوع أو المادة الدراسية في حالة من الضغط والكبح، من ناحية أخرى نعرضه على أنه إخار عمل مرن على نحو متزايد فيه مجال للتطورات الملحوظة في تعليم وتعلم التربية البدنية . ومع ذلك، فإننا نركز على أنه برؤية أبعد للمنهج القومي الحالي للتربية البدنية، فإنه قد حان الوقت مرة ثانية للتركيز على مركزية المعلمين في تحديد خبيعة وجودة المنهج القومي في التربية البدنية الذي يخبره التلاميذ في المدارس ولتركيز الانتباه على استكشاف

الفرص التي تتيحها تلك المركزية. ومن ثم فإننا نشير إلى الحاجة إلى مدخل يتحلى بالنشاط والحيوية في التطبيق والتنفيذ إذا كان لنا أن نطور موضوعا أو مادة دراسية أو مناهج تقدم إسهامات إيجابية لتعليم الأخفال مواجهة الحياة في مجتمعات متغيرة وتتسم بالتحدي على نخول الخط.

وأخيرا، فمن المناسب أن نعرف أننا لا نزعم أننا نبحث السياسة والممارسة في التربية البدنية من موقع الحياد. بل على النقيض، كما تشير المناقشة السابقة، فإننا نفعل ذلك تحدونا آمال وطموحات معينة نحو التطوير المستقبلي للتربية البدنية كمادة دراسية في المرحلة الابتدائية والثانوية، والتي تشير أيضا إلى أن الاستبصار استنادا إلى الأبحاث سيكون فقط اعتبارا واحدا وهامشيا في السياسة وتطوير المنهج (انظر على سبيل المثال، Halpin, 1994).

المنهج القومي للتربية البدنية: مشهد دائم التغير:

ربما يكون معلمو المرحلة الابتدائية أكثر إدراكا من غيرهم أن مرحلة التسعينات تتسم بالتغيرات المرهقة في المنهج القومي، بقيادة الحكومات المركزية المتعاقبة ومؤسساتها. فالمنهج القومي، لاسيما المنهج القومي للتربية البدنية، أدى إلى زيادة مفرطة في توثيق جديد ومطالب جديدة لمناهج المدرسة. وقد كان تطبيق قانون 1992 جاريا مجراه قبل أن يواجه المعلمون وجهة نظر مراجعة المطالب نظرا لأن الحكومة المركزية سعت لإعلان وإقرار منهج قومي يمكن إدارته. وعندما علم أن مراجعات 1995 قد فشلت في إزالة الضغوط في مناهج المدارس الابتدائية، فإن مزيدا من التغييرات قد أحدثت في 1998. وقد أعلن أنه من سبتمبر 1998 لن يطلب من المدارس الابتدائية أن تدرس برامج الدراسة كاملة في ست مواد أساسية من مواد المنهج، من بينها التربية البدنية. والعنصر الوحيد الذي ظل مطلبا ثابتا هو تغطية برامج الدراسة بالنسبة للسباحة. ولذا فإن المنهج القومي للسنوات الابتدائية كان وما زال موضوع التغيير. وحاليا يصرف قدر كبير من الاهتمام نحو إصدار قوانين جديدة لجميع مواد المنهج، ليتم توظيفها في سبتمبر 2000. وليس بغريب أن كثيرا من المعلمين قد شعروا بالإحباط بفعل كل من مدى وسرعة تنفيذ المطالب المطلوبة منهم، وشعروا بالغربة والعزلة عن العملية السياسية التي منحتهم قليلاً من الانغماس في صنع السياسة ولكن تطلب منهم أن يتحملوا المسؤولية عن تطوير المنهج بمداه الكامل، وأن يقبلوا اللوم الذي